خلال ندوة حول إدارة أزمة عملاء الشركة

الرئيس التنفيذي لـ «تيماس» يتنازل عن الأموال والعقارات لعملاء الشركة

ناقشت لجنة ادارة ازمة عملاء "تيماس" الاليه التي يمكن من خلالها استرجاع الاموال او العقارات وذلك بالدفوع القانونية التي تخدم متطلبات المساهمين وفقا للاتفاقيات المبرمة فيما بينهم والتي تتضمن اجماع اكبر نسبة ممكنة من المستثمرين بالشركة.

اكد رئيس لجنة ادارة ازمة عملاء تيماس، الدكتور فارس الشمري، ان اللجنة وضعت ثلاثة اسس حيوية لاسترداد حقوق المساهمين وهي توقيع اتفاق ملزم بين العملاء، وتوقيع تنازل من الرئيس التنفيذي للشركة للمكتب القانوني المفوض من قبل عملاء "تيماس"، الاتجاه الي القضاء ومخاطبته بشكل مباشر للافراج عن الاموال التي تم التحفظ عليها، معربا عن امله ان تتبني الجهات المعنية تنفيذ متطلبات العملاء بصورة سريعه وعاجله.

واضاف الشمري خلال الندوة التي عقدت ليلة اول من امس، بعنوان "رؤية صاحب السمو لتحويل الكويت مركز مالي وتجاري وحماية المستثمرين والحفاظ علي اموالهم" ان دعم وتشجيع المستثمرين الكويتيين والمقيمين واستقطاب رؤوس الاموال من الخارج يتطلب المضي في الاصلاحات التشريعية التي تهدف الي تحقيق الهدف المنشود لسمو امير البلاد والرامية الي تحويل الكويت الي مركز مالي وتجاري اقليمي وعليه اصبحنا في مرمي الشراكة الاستثمارية مع كبري الدول وهو ما يتطلب تكاتف جميع السلطات التنفيذية والتشريعية لارساء قواعد التنمية المستدامة.

وقال ان استرجاع اموالنا التي فقدت بسبب تضارب قرارات وتحديات دفعتنا الي تشكيل لجنة لادارة الازمات تضم عملاء شركة تيماس لرفع المعاناة وايجاد الحلول السريعة لاسترداد الحقوق، مبينا ان تشويه صورة الشركات الكويتية انما يساهم في هجرة الاموال الكويتية الي الخارج من جهه فيما يعكس سوء الوضع المحلي والذي بدوره قد يقلص بصورة كبيرة جذب الاستثمارات الاجنبية من جهه اخري.

واضاف الشمري ان حماية المستثمرين والحفاظ على أموالهم تعد ضرورة قصوي ترتبط بالرؤية السامية والتي تدفعنا كافة الي تطبيق جميع وتفعيل قانون الاستثمار المباشر لحماية المشاريع وما ينطوي عليها من استثمارات وبالتالي المحافظة علي تشجيع وجذب رؤوس الاموال في الداخل ومن الخارج.

وبين أن الكويت دولة مؤسسات وشركات كان لها الدور الكبير في الاستثمار بمعظم دول العالم مما انعكس عليها بالثقة الكبيرة والتي اثمرت العديد من الشراكات الكويتية والاجنبية مع كبري الدول، مبينا انه ومن هذا المنطلق اصبحت البيئة الكويتية مهيئة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية من جميع دول العالم، في ضوء قانون الاستثمار بالكويت والذي يهدف الي حماية المستثمر الأجنبي.

وقال الشمري ان الكويت ومن خلال قانون الاستثمار الاجنبي وفرت العديد من الامتيازات والحوافز التي تشجع لجذب الاستثمار ومنها تأسيس شركات كويتية تصل حصة رأس المال الأجنبي 100% ، حيث لا يمكن مصادرة أو تأميم المشروع الأجنبي إلا مقابل تعويض يعادل قيمته السوقية. ولا يمكن النيل من الحقوق والامتيازات التي اكتسبها المستثمر الأجنبي إلا مقابل تعويض عادل.

ولفت الي ان الكويت توفر من خلال دعوتها للمستثمرين حول العالم تشريعات داعمة وجاذبة بكل السبل كان ابرزها منح المستثمر المباشر الإعفاء من ضريبة الدخل وأية ضرائب أخرى لمدة تصل إلى 10سنوات

جانب من الندوة

الشركات الإستشارية تساعد بتجاوز «المأزق الرقمي»

760 مليون دولار قيمة سوق البرمجيات المؤسسية في الشرق الأوسط

سأيتا باسكار

تلعب الشركات الاستشارية العاملة في مجال الرقمنة دوراً حيوياً يساعد الشركات والمؤسسات في منطقة الشرق الأوسط على إحداث تقدّم تتجاوز به "مأزق التحوّل الرقمي" الذي يشهد مفارقات في الإنفاق على تقنية المعلومات، في وقت تحتاج 60 بالمئة من الشركات إلى إحداث تحوّل في مجموعة أدواتها الرقمية بُغية تحقيق النجاح.

وتشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتفاعاً كبيراً في الإنفاق على البرمجيات والتطبيقات المؤسسية، الذي تتوقع شركة "آي دي سي" أن يصل إلى 760 مليون دولار في العام 2018. ومن شأن البرمجيات المستندة على السحابة أن تساعد الشركات من جميع الأحجام على أن تصبح أكثر مرونة وفعالية وإنتاجية.

ومع ذلك، يؤكّد خبراء أن ضخ الأموال في الإنفاق على البرمجيات وحدها لا يتيح التحوّل الرقمي. وتشعر 60 بالمئة من الشركات بالقلق إزاء وجود فجوات في أدواتها الرقمية، بالرغم من أن نسبة مماثلة منها في جميع أنحاء العالم تعتزم تنفيذ استراتيجيات في التحوّل الرقمي بحلول العام 2020، وفقاً لدراسة مشتركة بين "آي دي سي" و"فيريتاس". ويمكن أن تشمل هذه الفجوات عمليات الانتقال الناجحة إلى السحابة، والتعافي السريع من الأعطال والكوارث بطرق موثوق بها، وتتبّع اتفاقيات مستوى الخدمة وإدارتها بنجاح.

وفي هذا السياق، قالت سأيتا باسكار، رئيس العمليات في «كوندو بروتيغو»، الشركة المختصة بالاستشارات وتوريد الحلول في مجال إدارة المعلومات والبنى التحتية التقنية، والتي تتخذ من دولة الإمارات مقراً، إن الإنفاق القياسي على البرمجيات يُظهر أن مسؤولي تقنية المعلومات في الشرق الأوسط يُدركون أهمية برمجيات إدارة المعلومات المستندة على السحابة، لكنها حذّرت من «أن الاستخدام غير المناسب لهذه البرمجيات من شأنه الابتعاد عن تحقيق الأهداف التجارية المأمولة من وجودها».

ويتفق خبراء في القطاع التقني على أهمية توجّه الشركات في الشرق الأوسط إلى الاستشارات المتخصصة للمساعدة في حلّ التحديات التي تواجه الأعمال التجارية، بما في ذلك القيود المتعلقة بالموازنات، والإفراط في توسعة البنى التحتية التقنية، وتحسين إدارة المعلومات، وتحقيق الحد الأدنى من كفاءة الاستثمار في الحلول والاستراتيجيات الخاصة بالأعمال الرقمية.

وأضافت باسكار: "يلعب الشركاء العاملون في قنوات التوزيع المتخصصة دوراً حيوياً في تنفيذ استراتيجيات إدارة المعلومات وتدريب العملاء لدى الشركات الإقليمية في سعيها لتحسين أدواتها الرقمية، وينبغي على هذه الشركات أن تلجأ لاستخدام أفضل قدراتها لإدارة تقنية المعلومات إدارة فعالة، لا سيما في تحديد الأولويات المتعلقة بالتحقّق من البيانات وتصنيفها والاحتفاظ بها وإجراء التحليلات عليها بطريقة ترتقي إلى مستويات جديدة من تطبيق الأفكار التجارية".

من خلال زيادة الإنفاق بنسبة 1 بالمئة على أنشطة البحث والتطوير

دول مجلس التعاون الخليجي قادرة على تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 2.2 بالمئة

◆ تستثمر دول الخليج مبالغ كبيرة في المختبرات الحديثة والمباني الجامعية

◆ متوسط إنفاق مجلس التعاون الخليجي على أنشطة البحث والتطوير يبلغ 0.46 بالمئة

يحيى عنوتي

د. شهاب البرعي

أليس خلاط

وفقاً لدراسة حديثة أجرتها شركة الاستشارات الاستراتيجية الرائدة ستراتيجي ميدل إيست (بوز أند كومباني سابقاً)، وهي تابعة لشركة بي دبليو سي، فإن دول مجلس التعاون الخليجي قادرة على تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 2.2% من خلال زيادة إنفاقها بنسبة 1% على أنشطة البحث والتطوير، مما يساعد على تسهيل الانتقال نحو اقتصاد متنوع، وتحسين إدارة مجموعة التحديات المجتمعية، وتقليل الاعتماد على الواردات بشكل عام.

وتستثمر دول مجلس التعاون الخليجي مبالغ كبيرة في المختبرات الحديثة، والمباني الجامعية، والمنشآت البحثية. وسوف يصل إجمالي نفقاتها الرأسمالية من عام 2010 إلى عام 2030 إلى قرابة 38.4 مليار دولار أميركي. إلا إنها حتى وقتنا الحاضر، لم تبذل جهوداً مماثلةً في أنشطة البحث والتطوير عالية الجودة. وبالتالي، تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى استيراد المعرفة من الخارج، والتي غالباً ما يتعذر، بل قد يستحيل، تكييفها مع السياق الخاص بالدول الخليجية.

وتُظهر الدراسة أن حجم الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير (متضمنة النفقات الرأسمالية) في دول مجلس التعاون الخليجي يقل بدرجة كبيرة عن نظرائها على مستوى العالم. فعلى سبيل المثال، يبلغ حجم الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير في دولة الإمارات العربية المتحدة 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي، و 0.1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في دولة البحرين. وعلى النقيض من ذلك، تُنفق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2.5% في المتوسط من ناتجها المحلي الإجمالي على أنشطة البحث والتطوير. ولكي تتماشى مع هذا المتوسط، يجب على المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر والكويت وسلطنة عمان والبحرين زيادة إنفاقها من الناتج المحلي الإجمالي على الأبحاث والتطوير بنسبة 1.7%، و1.6%، و2%، و2.2%، و2.3%، و2.4% على التعاقب. وبالرغم من قيام حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بتخصيص حصص كبيرة من ميزانياتها لتشييد أحدث المنشآت البحثية، لا تزال هناك عوائق جوهرية تقف وراء محدودية الأبحاث التي تقدمها دول مجلس التعاون الخليجي. وتشمل هذه العوائق:و القيود الهيكلية داخل الأوساط الأكاديمية و ندرة الشراكات مع الباحثين الدوليين والقطاع الخاص وضعف المساهمة في جدول أعمال القطاع العام وقصور أنظمة الملكية الفكرية .

وفي معرض تعليقه على العوائق التي تواجه البحث الأكاديمي في دول مجلس التعاون الخليجي، أفاد الدكتور يحيى عنوتي، مدير أول في شركة ستراتيجي ميدل إيست: "في الوقت الحاضر، تعد الأبحاث الأكاديمية التي يقودها القطاع الخاص محدودة. ولا تملك الجامعات المحلية سوى قنوات قليلة للتعاون مع الجامعات الدولية أو القطاع الخاص أو الحكومة، كما أن النظام القانوني في المنطقة لا يحمي الملكية الفكرية للباحثين ولا يزودهم بالدعم التسويقي والتجاري بشكل فعال، مما يُقلل من إنتاج وجودة أبحاثهم، ويحول دون تحقيق الابتكار والمساهمة بأي مدخلات مثمرة في السياسات الاجتماعية والاقتصادية. وهذا يعني أن دول مجلس التعاون الخليجي تدفع ثمناً باهظاً لاستيراد المعرفة من الخارج، وهو حل غير مستدام لا يُلبي دوماً احتياجاتها الخاصة."

وأفاد د. شهاب البرعي، شريك في شركة ستراتيجي ميدل إيست: "قامت دول مجلس التعاون الخليجي باستثمارات رائعة في المنشآت البحثية، لكن عليها الآن تحويل تركيزها إلى تعزيز المنظومة البحثية. ومن خلال تشجيع إنتاج وجودة الأبحاث الأكاديمية والمؤسسية، بمقدورها تمكين الابتكار وتطوير منتجات وحلول جديدة، وتعزيز مهارات القوى العاملة، وإرشاد السياسات العامة. ونتيجة لذلك، ستُسهم هذه التطورات في القدرة على التكيف وزيادة الإنتاجية."

يحدد تقرير ستراتيجي ميدل إيست خمس مبادرات لمساعدة حكومات دول مجلس التعاون الخليجي على بناء منظومة بحثية شاملة:

◆ خمس مبادرات لمساعدة حكومات دول الخليج على بناء منظومة بحثية شاملة

1) وضع الأبحاث في قلب جدول أعمال القطاع العام لدول مجلس التعاون الخليجي: ينبغي على حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تضمين أهداف واضحة للمبادرات البحثية في رؤاها الوطنية للتنمية والسياسات العامة، فضلاً عن تصميم الإطار الصحيح لتوجيه الجهود البحثية ومراقبتها بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تستفيد من المعلومات والتحليلات القائمة على الأدلة للأوساط الأكاديمية للتعامل مع التحديات المجتمعية والاقتصادية المعقدة

2) رعاية الباحثين المحليين وتمكينهم: ينبغي على الجامعات في دول مجلس التعاون الخليجي أن تخلق بيئة من التعاون البحثي والتميز الفردي لتمكين الباحثين المحليين. ومع دعم من حكوماتها، يجب على الجامعات إطلاق مبادرات مثل تقديم إجازات للأكاديميين للتفرغ بشكل كامل لإجراء الأبحاث، أو تمويل مشاركة أساتذة الجامعات في المؤتمرات، أو إنشاء برامج تبادل أعضاء هيئة التدريس.

3) تطبيق نموذج تمويل قائم على الأداء: لتحسين جودة الأبحاث التي تقودها الجامعات، تحتاج حكومات دول مجلس التعاون الخليجي إلى ترشيد وتوحيد تخصيص التمويل على أساس الأداء. ويعتمد التمويل التقليدي القائم على الأداء على أحد نموذجين: التحليل الببليومتري أو تقييم مراجعة الأقران.

4) تعزيز الربط بين الجامعات والصناعات من خلال عوامل تمكين التسويق: يتعين على حكومات دول مجلس التعاون الخليجي توطيد أواصر التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص. وهذا التعاون أمر بالغ الأهمية لنقل المعرفة بالطرق الرسمية وغير الرسمية. وتشمل الطرق الرسمية التعاقد على أنشطة البحث والتطوير، والسياسات، وإدارة الملكية الفكرية، والأنشطة المشتقة، بينما تشمل الطرق غير الرسمية استغلال نتائج الأبحاث التي تنشرها الجامعات في المجلات العامة.

5) إنشاء إطار قانوني فعال للملكية الفكرية: تحتاج حكومات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحديث قوانين الملكية الفكرية الخاصة بها وبناء نظام قضائي داعم وفعال لتنفيذ هذه القوانين وتبسيط الإجراءات ذات الصلة. ومن شأن قوانين الملكية الفكرية الأكثر فعالية أن تساعد على تقليل إمكانية انتهاك براءات الاختراع وقضايا الشرعية، في حين ستنظر المحاكم المخصصة للملكية الفكرية في أي قضايا متعلقة بالملكية الفكرية.

واختتمت أليس خلاط، مديرة مركز الفكر، وهو المعهد البحثي التابع لاستراتيجي ميدل إيست "إن وجود بيئة بحثية محلية قوية سيكون له دور أساسي في تعزيز الابتكار على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المأمول. وعلى الحكومات الخليجية إطلاق مبادرات هيكلية لدعم هذه المنظومة بدءاً من الأوساط الأكاديمية، ولكن الأهم من ذلك، تعزيز فهم الطرق التي يمكن للأوساط الأكاديمية أن تُسهم بها في الارتقاء بالمجتمع والاقتصاد على حد سواء. إلا إن التأثير الحقيقي سيتمخضّ من خلال التحلي بالمبادرة والتعاون المثمر بين الجامعات والشركات."

باستخدام تكتيكات مراوغة

بالو ألتو نتوركس: هجمات جديدة على المؤسسات الحكومية في الشرق الأوسط

هجمات جديدة على الشرق الأوسط

رصدت بالو ألتو نتوركس، الشركة المختصة في تطوير الجيل التالي من الحلول الأمنية، هجمات مستمرّة لمجموعة أويلريغ OilRig ضد المؤسسات الحكومية في منطقة الشرق الأوسط متّبعة تكتيكات مراوغة وأدوات مختلفة عن تلك التي استخدمتها في الهجمات السابقة. وفي أحدث هجماتها، قامت مجموعة أويلريغ بإرسال بريد إلكتروني احتيالي يحتوي على طُعم تم تصميمه بعناية لاستدراج متلقّي الرسالة لفتح الملف المرفق المتمثل في برمجية خبيثة. وقد تم التعرف على الملف المرفق على أنه نسخة من فيروس تروجان OopsIE والذي تم اكتشافه أول مرّة في فبراير 2018. وتضم هذه النسخة من OopsIE الخصائص ذاتها، إلّا أن الجديد هو إضافة إمكانيات مراوغة ضد وسائل التحليل والأجهزة الافتراضية بهدف تجاوز أنظمة الدفاع الآلية ضد الهجمات الإلكترونية.

وقد سبق لمجموعة أويلريغ في شهر يوليو 2018 أن أطلقت موجة من الهجمات اعتمدت فيها على برمجية خبيثة تسمى QUADAGENT، واستهدفت إحدى المؤسسات الحكومية في الشرق الأوسط، ولاحظت بالو ألتو نتوركس خلال تلك الموجة من الهجمات أن المجموعة اعتمدت على حسابات بريد إلكتروني مسروقة من المؤسسة ذاتها لإرسال البريد الإلكتروني الاحتيالي مزوداً بفيروس تروجان OopsIE كحمولة خبيثة عوضاً عن برمجية QUADAGENT.

كما أن الهجمة التي اعتمدت على OopsIE استهدفت مؤسسة حكومية أخرى في نفس البلد تختلف عن تلك التي تم استهدافها بالاستعانة ببرمجية QUADAGENT. وقد حمل البريد الإلكتروني المرسل العنوان التالي باللغة العربية "البرنامج التدريبي لاستمرارية الأعمال". وقد تم إرسال البريد الإلكتروني إلى مجموعة من المستخدمين وليس إلى عنوان شخص معيّن. واعتماداً على المعلومات المتاحة يبدو أن هذه المجموعة التي تم استهدافها سبق وأصدرت منشورات عدة تتعلق باستمرارية الأعمال على شبكة الإنترنت، مما يعني أن الطُعم المستخدم في البريد الإلكتروني تم تصميمه بعناية لهذه الهجمة.

وأكدت بالو ألتو نتوركس أن مجموعة أويلريغ تمثل تهديداً حقيقياً للمؤسسات في منطقة الشرق الأوسط. وتعمل المجموعة باستمرار على تكرار هجماتها ورفع سوية إمكانيات أدواتها، بينما تحافظ على تكتيكات الهجوم ذاتها تباعاً في كل هجمة. بينما نتابع عن كثب نشاطات مجموعة أويلريغ، نلاحظ أنهم على استعداد دائم لإضافة إمكانيات غير شائعة لأدواتهم. من الأمثلة على ذلك استخدامهم لتكتيك تزويد برمجيات التسلل الخلفي بميزة تحميل البرمجيات الخبيثة ضمن حُزم الاستجابة لخادم DNS، أو تزويد برمجيات webshell الخبيثة بمزايا التوثيق. وهذه الهجمة التي نتحدث عنها هنا لا تختلف من حيث المبدأ، إذ عملت المجموعة على تزويد أدواتها بإمكانيات المراوغة ضد وسائل التحليل. وما من شك أن هذه المجموعة تزخر بإمكانيات عالية وقدرات على التكيّف مع مرور الوقت. ومع ذلك لا بد من القول أيضاً أن التكتيكات التي تعتمدها المجموعة تعتبر بدائية نوعاً ما ويمكن للمؤسسات التحصّن ضدها من خلال اعتماد وسائل حماية بسيطة.

بحسب تقييم MEIRA

VIVA تحصد جائزة «الشركة الرائدة بعلاقات المستثمرين لعام 2018»

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA، عن حصولها على المركز الثالث كأفضل شركة في الشرق الأوسط في علاقات المستثمرين لعام 2018، كما حصدت المركز الأول في الكويت "الشركة الرائدة بعلاقات المستثمرين لعام 2018"، وذلك خلال الحفل السنوي لتوزيع الجوائز الذي أقيم في دبي حيث يتم تكريم أفضل الممارسات بين المتخصصين في مجال علاقات المستثمرين من الأفراد والشركات في منطقة الشرق الأوسط ضمن فعاليات المؤتمر السنوي العاشر لجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (MEIRA) بحضور أكبر الشركات المساهمة والمدرجة في الأسواق المالية لمنطقة الخليج والشرق الأوسط. وتسلم الرئيس التنفيذي للقطاع المالي في VIVA محمد بن عبدالمحسن العساف الجائزتين، فضلاً عن حصول مدير إدارة علاقات المستثمرين في VIVA وسيم محمد الحايك على جائزة "أفضل مسؤول بعلاقات المستثمرين في الكويت».

وتُعتبر جائزة علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط، أكبر فعَالية تركّز على دور وممارسات الشركات في علاقات المستثمرين في المنطقة، ويتم من خلالها تكريم الشركات الرائدة في تطبيق أعلى المعايير المهنية في علاقات المستثمرين، من خلال استطلاع مستقل أجرته مؤسسة ((EXTEL حول علاقات المستثمرين، بمشاركة واسعة من مختلف المحللين الماليين والمستثمرين من شركات استثمارية وبنوك محلية وعالمية.

وفي هذه المناسبة قال المهندس سلمان بن عبدالعزيز البدران، الرئيس التنفيذي لشركة الإتصالات الكويتية VIVA: «حرصت VIVA منذ تأسيسها من خلال استراتيجياتها الناجحة على التألق وتحقيق الريادة ليس على المستوى التشغيلي فحسب بل على صعيد تطبيق أفضل الممارسات والمعايير المهنية في جميع قطاعات وإدارات VIVA الداعمة لأعمال وخطط الشركة».

وقد صرح بهذه المناسبة محمد بن عبدالمحسن العساف، الرئيس التنفيذي للقطاع المالي في شركة الإتصالات الكويتية VIVA: «إن حصول VIVA على الجائزتين المخصصتين لدولة الكويت في مجال علاقات المستثمرين للمرة الثانية خلال الأعوام الثلاث الماضية أي منذ إدراج الشركة في بورصة الكويت، وللمرة الأولى وصول الشركة إلى أعلى المراكز المتقدمة على صعيد الشركات المدرجة في الأسواق المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي يتخطى عددها الـ1000 شركة مدرجة حيث نفخر أن VIVA حصلت على المركز الثالث على صعيد الشرق الأوسط وهذا ما يؤكد الدور الريادي والقيادي لـVIVA ضمن الشركات الكويتية المدرجة في بورصة الكويت من خلال نجاحها المتميّز في تطوير علاقات المستثمرين، وتطبيق أفضل الممارسات والمعايير المهنية في التفاعل وتلبية متطلبات المجتمع الاستثماري بكافة شرائحه سواء داخل أو خارج الكويت، وتعزيز وتوسيع أدوات وقنوات التواصل بشفافية تامة.